تحسين حلبي

أبعاد تصاعد المقاومة في الضفة الغربية

حين سيطر جيش الاحتلال في الكيان الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ سارع إلى إبعاد ما يزيد على ٢٠٠ ألف من الفلسطينيين المواطنين في الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية وكان مجموع عدد سكان الضفة الغربية والقدس وغزة في ذلك الوقت هو مليون ونصف المليون تقريباً بينما كان عدد الإسرائيليين في الكيان في ذلك الوقت يزيد على مليونين ونصف المليون تقريباً.

وبعد مرور ٥٥ عاماً على الاحتلال يجد الإسرائيليون الآن أنفسهم محاطين ومحاصرين من أكثر من سبعة ملايين من الفلسطينيين من غزة حتى رأس الناقورة وهم لا يزيد عددهم على ستة ملايين ونصف المليون. واستمر عدد الفلسطينيين يزداد طوال نصف قرن من الاحتلال ومن خلال هذا الصمود في أراضيهم تمكن الفلسطينيون من إحباط المخطط الذي بدأ به الكيان حين أبعد عام ١٩٦٧ أكثر من مئتي ألف من الضفة، وكان هدفه تكرار حملات الإبعاد بين مرحلة وأخرى لكن المقاومة الفلسطينية التي لم تتوقف وما رافقها في حرب تشرين عام ١٩٧٣ ومجابهات الجيش السوري والمقاومة اللبنانية والفلسطينية على أرض لبنان في الثمانينيات، استنزفت جيش الاحتلال طوال ثلاثة عقود وفرضت عليه هزائم متعددة، ويدل هذا في واقع الأمر على أن حرب الاستنزاف التي تشنها المقاومة منذ عام ١٩٦٧ لم تتوقف من ساحة الشمال والجنوب والوسط ولم يستطع جيش الاحتلال إيقافها أو منع تزايد قدراتها ووحدة صفوفها، وفي هذه الأوقات يبين المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوسي يهوشع في الخامس من أيلول الجاري أن قيادة الجيش اعتقدت أن «موجة الحملات العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين المسلحين في الضفة الغربية والقدس في آذار الماضي وما رافقها من اعتقالات وتصفيات جسدية في جنين ونابلس حققت أهدافها ولن تتكرر العمليات المسلحة الفلسطينية لكننا نرى منذ أسابيع أن مساحة هذه العمليات الفلسطينية اتسعت لتشمل بئر السبع وتل أبيب ثم الخضيرة و«بني براك» وكل هذه المناطق داخل إسرائيل وليس في الضفة الغربية أو القدس، وأخيراً ها هي تمتد إلى غور الأردن وقباطيه وجوار جنين مرة أخرى».

ويكشف يهوشع أن «الأشهر الستة الماضية شهدت ٢٢٠ عملية إطلاق نيران على الجيش والمستوطنين وهذا الرقم ضعف العدد الذي جرى فيه إطلاق نار من المسلحين الفلسطينيين في عام ٢٠٢١ وهذا يعني أن هذا النوع من العمليات يتصاعد ويكلف خسارة بشرية في صفوف الجيش»، ويضيف يهوشع إن «المسؤولين في جهاز الأمن الداخلي «الشاباك» تبين لهم أن الشبان الفلسطينيين الذين يقومون بهذه العمليات غير مألوفين لهم ولا يعرفون عنهم معلومات وهذا يعني أنهم من الجيل الجديد»، ويذكر أن إحدى عمليات المقاومة أدت إلى إصابة قائد كتيبة في جيش الاحتلال برتبة عقيد هو روعي تسفيغ، والفرق الكبير الذي نراه بين وضع قوات الاحتلال في الفترة الأولى لما بعد عام ١٩٦٧ بالمقارنة مع الوضع السائد الآن هو أن جيش الاحتلال فقد بنسبة كبيرة قدرة الردع على جبهة جنوب لبنان وفقدها بشكل متوسط نسبياً في جبهة قطاع غزة لكنه فقدها أيضا بشكل يتزايد الآن في جبهة الضفة الغربية، وهذا يعني أن المقاومة بمجملها ووحدة ساحاتها بدأت تفرض حسابات وتحديات على جيش الاحتلال لم يتمكن من التخلص منها حتى الآن، ولذلك بدأ المستوطنون يشعرون أنهم صنعوا لأنفسهم فوق الأراضي المحتلة «غيتو» من رأس الناقورة حتى قطاع غزة أي حارات مسورة تحيط بها الجدران ويملأ جنباتها الخوف من صاحب الأرض قربهم أو من صواريخ فصائل المقاومة الجاهزة للانطلاق من الشمال والجنوب، في حين أن هذا «الغيتو» لم يعد موجوداً في أوطانهم التي جيء بهم منها وبهذا الشكل نسفت المقاومة المبرر المزعوم للحركة الصهيونية بوجود مشكلة يهودية ولا حل لها إلا بانتقال اليهود من «الغيتو» المزعوم إلى وطن قومي في فلسطين ودولة يهودية لوحدهم فقد تحول ما يسمى «بالوطن القومي» على أرض فلسطين إلى «غيتو» يحاصره أصحاب الأرض من كل جانب ومعهم محور مقاومة إقليمي يمتد من دمشق حتى بغداد وطهران، وإذا كان جيش الاحتلال قد اعترف بوقوع ٢٢٠ عملية إطلاق نيران على قواته وبأنه يواجه هذه النيران في كل مرة يحاول جنوده دخول هذه المدينة الفلسطينية أو تلك فإن الفزع الذي يصيب المستوطنين داخل الضفة الغربية سيزداد بعد أن تحولت المستوطنة المنفردة إلى «غيتو» لا ينقذهم من مضاعفاته سوى الرحيل إلى مدن أوطانهم التي لا وجود لـ«الغيتو» فيها وهكذا ستفرض هذه النتيجة المنطقية نفسها على كل من يبقى مغتصباً لأرض ووطن الشعب الفلسطيني وبخاصة بعد أن بلغ عدد الذين عادوا إلى أوطانهم أكثر من مليونين خلال العقود الثلاثة الأخيرة ونضبت هجرة اليهود من الخارج.

«الإدارة الذاتية» الكردية تجبر الموظفات لديها على الخضوع لـ«دورات مغلقة»!

سلط تقرير نشر أمس الضوء على ممارسات ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في مناطق انتشارها شمال وشمال شرق سورية، وتحدث عن فرضها إجراءات ولاسيما على النساء بعيدة عن أعراف وتقاليد المجتمعات التي يعشن فيها وتتعارض مع العقيدة الإسلامية، من خلال طرح بعض «المفاهيم الفلسفية الريبية».

ووفق التقرير الذي نشرته مواقع الكترونية معارضة، فإن «الإدارة الذاتية» تفرض على النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد» «دورات مغلقة» بالإكراه وتحت طائلة الفصل من المؤسسات التي يعملن بها في حال رفض الالتحاق بهذه الدورات التي تركز على أفكار بعيدة عن المناهج الوطنية التي تعتمدها وزارة التربية السورية.

وبهذا الصدد، أورد التقرير قصة المعلمة سناء الدرويش (٣٠ عاماً)، وهي معلمة في مدرسة بلدية محيميدة، بريف دير الزور الغربي، والتي رفضت حضور «دورة فكرية مغلقة» تقيمها «الإدارة الذاتية» للنساء والرجال العاملين في جهات تابعة لها.

وقالت سناء: إن مدة الدورة ٣٠ يوماً، يجب أن انقطع خلالها كلياً عن محيطي الاجتماعي، وحتى عن وسائل الاتصال، وهو أمر صعب على النساء السوريات في «مجتمع محافظ»، لذلك قررت رفض الذهاب.

وأشـارت إلى أن معظم العاملات من الإناث في منطقتها رفضن حضور الدورة، وعلى إثرها هددن بالفصل، وبعضهن فصلن بالفعل، وتعددت الأسباب بين تربية الأطفال وصعوبة الابتعاد عنهم، أو طبيعة العائلات المحافظة التي ترفض تقبل فكرة بقاء النساء أو الفتيات فترة طويلة خارج منازلهن.

وتفرض «الإدارة الذاتية» على العاملين لديها حضور الدورات «الفكرية المغلقة» فيما تسميه «أكاديميات ومؤسسات تعليمية» تابعة لها.

وتختلف مدة الدورة بين مكان وآخر، لكن مدتها على الأغلب تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر، حيث تختار «الإدارة الذاتية» خلالها عدداً من العاملين لديها من كلا الجنسين، لتخضعهم لهذه الدورة.

ووفقاً لأحد العاملين في «الإدارة الذاتية»، الذين حضروا إحدى تلك الدورات، فإن معظم دروس الدورات تتمحور حول أفكار فلسفية بعيدة عن المجتمع السوري وعن المناهج الوطنية التي تدرس في مدارس الجمهورية العربية السورية، مشيراً إلى أن معظم من خضعوا للدورة، أجبروا على الابتعاد عن عائلاتهم، إلا في أوقات الزيارة التي تحدد مدتها وموعدها من «إدارة» الدورة نفسها.

وتتعارض بعض ما تسميه «الإدارة الذاتية» «دروساً فكرية» وفق أشخاص حضروا هذه الدورات مع العقيدة الإسلامية، وذلك من خلال طرح بعض «المفاهيم الفلسفية الريبية»، إذ يصعب على معظم الحاضرين فهمها ومناقشتها.

وعلى الرغم من كل ما سبق، اعتبر مسؤول فيما يسمى «مجلس الرقة المدني» التابع لـ«قسد»، أن من حق «الإدارة الذاتية» إجبار العاملين لديها على حضور «الدورات المغلقة» حتى النساء، لدفع الموظفين نحو تبني ما سماه «مشروعها الديمقراطي»، و«التخلي عن الأفكار المتشددة» التي خلفها تنظيم داعش الإرهابي.

وأشار المسؤول الذي تحفظ على اسمه لأنه لا يملك تصريحاً بالحديث لوسائل الإعلام إلى أن معظم الرافضين لحضور «الدورات الفكرية المغلقة» هم من النساء، بزعم أن ذلك يعود لـ«العقلية المحافظة» لسكان المنطقة».

ومطلع أيلول الجاري، قررت ما تسمى «لجنة الصحة» في ما يسمى «مجلس دير الزور المدني» التابع لـ«قسد»، توقيف راتب إحدى العاملات لديها بسبب رفضها التوجه للدورة المغلقة وفصلها بشكل نهائي في حال استمرت بالرفض، وذلك وفق حسابات إخبارية محلية على مواقع التواصل.

وتشهد مناطق وجود «الإدارة الذاتية» وانتشار ميليشيات «قسد» بين الفينة والأخرى احتجاجات شعبية رفضا لسياساتها ولاسيما تلك المتعلقة بالخدمات والتعليم.

وكالات

«قسد» تفرض إجراءات ولاسيما على النساء بعيدة عن أعراف وتقاليد المجتمعات التي يعشن فيها وتتعارض مع العقيدة الإسلامية (عن الانترنت)

الاحتلال الأميركي يواصل سرقة النفط السوري

واصل الاحتلال الأميركي، أمس، سرقة ثروات الشعب السوري، حيث أخرجت قواته رتلاً محملاً بآليات وصهاريج معبأة بالنفط المسروق من قواعدها بريف الحسكة إلى شمال العراق، على حين اعتبرت أميركا أن أي عملية عسكرية تركية محتملة في سورية ستُعرّض جيش احتلالها للخطر.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن مصادر محلية من ريف اليعربية شمال شرق الحسكة: أن رتلاً مؤلفاً من ٣١ آلية بينها شاحنات وصهاريج معبأة بالنفط المسروق تابعة لقوات الاحتلال الأميركي ترافقها ثلاث سيارات دفع رباعي غادر باتجاه قواعده في شمال العراق.

وأول من أمس، أخرجت قوات الاحتلال الأميركي رتلاً مؤلفاً من ٦٤ صهريجاً يحمل نفطاً مسروقاً من آبار المنطقة الشرقية والجزيرة إلى شمال العراق.

من جانب آخر، اعتبر المتحدّث الإقليمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، سامويل وربيرغ، وفق ما ذكرت وكالة «روداو» الكردية العاملة في إقليم كردستان العراق، أن «أي عملية عسكرية تركية محتملة في سورية ستُعرّض الجيش الأميركي للخطر».

وزعم وربيرغ، أن أي نشاط عسكري سيؤدي إلى نقص إمكانات الولايات المتحدة وحلفائها في ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، بالنسبة للحملة المزعومة لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي.

ودعا وربيرغ، إلى «خفض التصعيد» والامتناع عما سماها «أنشطة قد تفاقم الأمور»، وذلك في تعليقه على تهديدات النظام التركي بشن عدوان محتمل في سورية.

ومنذ أيار الماضي يهدد رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بشن عدوان على شمال شرق سورية، بزعم مكافحة الإرهاب، وإقامة ما يسمى «منطقة آمنة».

وفي الثالث من الشهر الحالي، نقلت صحيفة «يني شفق» عن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان قوله خلال اجتماع في إسطنبول لحزب «العدالة والتنمية» الذي يتزعمه: أن «دول العالم (أميركا وحلفاؤها) قسمت العراق وأوصلته إلى حافة الانهيار والتفرقة على حساب دماء مليوني إنسان، كما قاموا بتمزيق سورية وتجزئة المدن أيضاً على حساب دماء مليون مدني بالطريقة نفسها».

من جانب آخر، زعم وربيرغ أن ميليشيات «قسد» تبذل جهوداً كبيرة، في ملف مسلحي تنظيم داعش المعتقلين شمال سورية، داعياً الدول المعنية لإعادة مواطنيها إلى بلدانهم.

وأشار، إلى أنه على تلك الدول أن تتعاون في تقديم المساعدات الإنسانية للمنطقة.

وفي الثالث والعشرين من الشهر الحالي، دعت الأمم المتحدة إلى إيجاد حلول عاجلة بما يخص مخيمي «الهول» و«الربيع» في الحسكة الخاضعين لسيطرة ميليشيات «قسد».

وحذر المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية عمران رضا، من أثر مخيمي «الهول» و«الربيع» في شمال شرق سورية على مصير الأطفال فيه، داعياً لحلول عاجلة.

وأشار رضا حينها في تصريح ميداني مصور داخل «مخيم الربيع»، نشره على صفحته في «تويتر»، إلى أنه تحدث إلى العديد من النساء والأطفال، حول صعوبة حياتهم في المخيم.

وأوضح أن الأطفال والنساء استمروا بالحديث حول عودتهم لبلدهم، مشيراً إلى أن ذلك مسؤولية الأمم المتحدة، ومسؤولية بلدانهم لإعادتهم وبناء مستقبل أفضل لهم.

وكالات

توقع تزايد الإقبال ووصول أشخاص وعائلات إلى المركز من مناطق سيطرة الإرهابيين

قطار التسوية يصل إدلب.. والمحافظ لـ«الوطن»: انضمام العشرات إليها وكثيرون يرغبون فيها

افتتاح مركز للتسوية في مدينة خان شيخون بريف إدلب وانضمام العشرات (عن الانترنت)

موفق محمد

وصل قطار التسويات إلى إدلب، مع افتتاح الجهات المختصة أمس مركزاً في مدينة خان شيخون بريف المحافظة لإفساح المجال أمام الراغبين بتسوية أوضاعهم، في حين أكد المحافظ ثائر سلهب انضمام العشرات إليها وتوقع تزايد الإقبال في الأيام القادمة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح سلهب أن افتتاح المركز في خان شيخون والذي تم خلال حفل جماهيري حضرته فعاليات رسمية وشعبية وأهلية ووجهاء من المحافظة وريفها، يأتي من أجل توسيع عملية تسوية أوضاع المطلوبين والتي تشمل الفارين والمتخلفين من الخدمتين الإلزامية والاحتياطية والمدنيين المطلوبين بهدف تسوية أوضاعهم وفق مرسوم العفو الرئاسي، وكذلك إعادة الأهالي إلى قراهم ومنازلهم والمشاركة في عملية البناء والتنمية، موضحاً أن الدولة السورية يهمها أن يعود الأهالي في تلك المناطق إلى قراهم ومنازلهم، مشيراً إلى أن الأولوية هي لتسوية أوضاع المتخلفين عن خدمة العلم والفارين منها إذ يمكن تسوية أوضاع هؤلاء.

ولفت سلهب إلى أن عمليات التسوية بدأت مباشرة بعد الحفل، حيث تجاوز عدد من تمت تسوية أوضاعهم الثلاثين شخصاً، متوقعاً أن تتزايد الأعداد في الأيام المقبلة لأنه هناك الكثير من الراغبين بتسوية أوضاعهم، وهؤلاء يتواصلون معنا ويرغبون بالتسوية والعودة إلى قراهم ومنازلهم.

وتوقع محافظ إدلب أن يصل إلى المركز عبر التهريب أشخاص وعائلات من مناطق الشمال التي تسيطر عليها تنظيمات إرهابية من أجل تسوية أوضاعهم للتخلص من العيش تحت نير تلك التنظيمات، مؤكداً أن هناك الكثير من الناس في تلك المناطق لديها رغبة بالعودة، موضحاً أنه ومنذ صدور العفو الرئاسي الأخير قدم الكثير من الأشخاص والعائلات عبر التهريب إلى مناطق سيطرة الدولة في إدلب للعيش فيها، لافتاً إلى أن من بين هؤلاء بيوتهم في المناطق المحررة ومنهم بيوتهم ليست فيها ولكنهم يريدون الخروج من مناطق سيطرة الإرهابيين بأي شكل من الأشكال والعيش في مناطق سيطرة الدولة إما في إدلب أو حماة.

وأوضح سلهب، أن مدة افتتاح المركز مفتوحة، وأضاف: «المركز سيبقى مفتوحاً طالما أن هناك توافداً عليه».

محافظ إدلب وفي تصريح نقلته وكالة «سانا»، ذكر أن المركز يعنى بتسوية أوضاع المقيمين داخل سورية وخارجها من أبناء المحافظة في حال العودة، موضحاً أنه بالنسبة للعائلات الموجودة في مناطق انتشار الإرهابيين فستتم تسوية أوضاعهم ودخولهم من خلال المعابر التي فتحتها الدولة باتجاه المناطق المحررة مع كل ممتلكاتهم من أثاث وأغنام وسيارات مجاناً من دون رسوم أو أي مساءلة.

بدوره، قال عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين خالد الضاهر: إن «فتح المركز يشكل فرصة مهمة لكل الراغبين في تسوية أوضاعهم ودافعاً قوياً للمصالحة الوطنية وإعادة إعمار سورية»، مشيراً إلى أن المركز جاء استجابة لمطالب ملحة لأهالي المحافظة.

من جانبه، حسن حسانه من وجهاء محافظة إدلب، نوه بأهمية فتح مركز التسوية كبادرة مهمة من الدولة تجاه أبنائها الذين في فترة ما ضلوا الطريق وانحرفوا عن جادة الصواب ويرغبون حالياً في العودة إلى كنف وطنهم ومتابعة مسيرة حياتهم الطبيعية في مدنهم وبلداتهم وقراهم والمساهمة في إعمار سورية.

ثمانية قتلى جراء الاقتتال بين مرتزقة النظام التركي خلال آب الماضي

شهدت مناطق سيطرة قوات الاحتلال التركي ومرتزقته في ريفي الحسكة والرقة الشهر الماضي ارتفاعا في معدلات القتلى في صفوف المرتزقة والمدنيين القاطنين في تلك المناطق، جراء اقتتال المسلحين بهدف تحقيق مآرب ومكاسب شخصية على حساب أمن وأمان السكان، واستغلال أراضي المنطقة وثرواتها ومواردها وأهلها أسوأ استغلال.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن حصيلة القتلى في صفوف المرتزقة الموالية للاحتلال التركي بلغت خلال الشهر الفائت ثمانية قتلى هم خمسة مدنيين بينهم ثلاثة أطفال ورجل بجريمة قتل ورجل برصاص «الجندرما» التركية، و٣ قتلى من المرتزقة قضوا باقتتالات فيما بينهم.

وأشارت إلى أن مناطق سيطرة الاحتلال التركي ومرتزقته شهدت اقتتالين اثنين بين تلك المرتزقة، تسببت بسقوط ٣ قتلى، الأول كان في ١٠ آب، حين اندلعت اشتباكات عنيفة بين مسلحين من أبناء عشيرة الموالي من طرف، ومسلحين من أبناء عشيرة عدوان من طرف آخر، وذلك في مدينة رأس العين بريف الحسكة، على خلفية تسليم شخص من عشيرة عدوان إلى ما تسمى «الشرطة العسكرية» الموالية للاحتلال التركي من قبل عشيرة الموالي، حيث تسبب الاقتتال بين الطرفين بمقتل مسلح من كل طرف، وإصابة طفلة وتضرر الكثير من المنازل نظراً لاستخدام الأسلحة الثقيلة خلال الاقتتال.

أما الاقتتال الثاني، فكان في ١٥ آب، بين أبناء من عشيرة العكيدات من جهة، ومسلحين من ميليشيات «السلطان مراد» من جهة أخرى، استخدم فيها قذائف «آر بي جي» وأسلحة ثقيلة ومتوسطة، وسط الأحياء السكنية بمدينة رأس العين، وذلك على خلفية مقتل شخص من العكيدات على يد مسلحين من «السلطان مراد»، بعد محاولتهم سرقة دراجته النارية وتم إطلاق النار عليه.

وأوضحت المصادر، أن ١٢ آب، شهد تظاهرات شعبية في مدينتي رأس العين وتل أبيض وبلدة سلوك بريف الرقة، وذلك احتجاجاً على تصريحات وزير خارجية النظام التركي مولود تشاووش أوغلو، الداعية لمصالحة بين دمشق وما تسمى «المعارضة»، حيث استقدمت قوات الاحتلال التركي عربات عسكرية إلى خطوط التماس مع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» في المنطقة الممتدة من ريف أبو راسين وصولاً إلى ريف تل تمر في محافظة الحسكة.

ولفتت المصادر إلى أنه في ٢١ الشهر ذاته، جدد مواطن من أبناء الديانة «الإيزيدية»، محاولته منذ أكثر من عام من استرجاع ممتلكاته من أراض زراعية ومنازل من ميليشيات «جيش الإسلام» المنضوي في ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي.

وأكدت، أن «جيش الإسلام» يستولي على أراض ومنازل لأهالي قرية السكرية بريف رأس العين الشرقي، حيث تم تحويلها لمقرات عسكرية واستثمار تلك الأراضي من قبل مسلحي الميليشيا.

وأوضحت، أن مسلحي الميليشيات طردوا أحد أصحاب الممتلكات بعد أن جاء مع والدته المسنة لتقديم أوراق تثبت ملكيته، وتركوهما في العراء من دون مأوى، مشيرة إلى أن المواطن قدم جميع الثبوتيات على ملكيته للأرض وحصوله على موافقة ما يسمى «المجلس المحلي» التابع للاحتلال التركي لاستلام أرضه التي تبلغ مساحتها نحو ٧٥٠ دونماً، في حين طالبه مسلحو «جيش الإسلام» بدفع مبلغ ١٥٠ ألف دولار أميركي لقاء استردادها.

وفي ٢٩ آب، استهدف مسلحون مجهولون تقلهم دراجة نارية بالأسلحة الرشاشة، متزعم سابق في ميليشيات «فرقة الحمزة» وسط مدينة رأس العين، ما أدى إلى إصابته بجروح بليغة، وجرى نقله إلى مشافي تركيا لتلقي العلاج، فيما لاذ المهاجمون إلى جهة مجهولة.

وذكرت أن المصاب تم عزله من قبل متزعمين في «الجيش الوطني»، ويتهمه الأهالي بارتكاب انتهاكات بحق المدنيين في رأس العين وريفها منها الخطف والاعتقال والتعذيب والقتل، فضلاً عن سرقة ممتلكات الأهالي وسلبها عنوة.

وفي أحدث حالات الفلتان الأمني في المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها، أفادت المصادر أن مسلحين مجهولين تقلهم دراجة نارية استهدفوا، أمس، مواطنين اثنين بالرصاص، من مهجري قرية السجر بريف دير الزور الشمالي، في حي الخربات بمدينة رأس العين، ما أدى إلى مقتلهما على الفور.

وكالات

معاون الرئيس الإيراني أكد الرغبة المشتركة لتعزيز التعاون في مجال الإدارة

المقداد: العقوبات الأميركية الجائرة المفروضة علينا تمثل أبشع أنواع الإرهاب

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال استقباله أمس معاون الرئيس الإيراني– رئيس مؤسسة شؤون الإدارة العامة والتوظيف ميثم لطيفي والوفد المرافق (ت: مصطفى سالم)

سيلفا رزوق

جدد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، أمس، إدانته للعقوبات القسرية الأحادية الجانب المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين على كل من سورية وإيران، معتبراً أنها تشكل عقبة حقيقية أمام كل محاولات الإصلاح الإداري وتحقيق التنمية الشاملة، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات لا أخلاقية وتمثل أبشع أنواع الإرهاب.

موقف المقداد جاء خلال لقائه معاون الرئيس الإيراني– رئيس مؤسسة شؤون الإدارة العامة والتوظيف ميثم لطيفي والوفد المرافق، حيث جرى بحث مجالات التعاون وتبادل الخبرات والاستفادة المشتركة من تجربة البلدين في مجال التطوير الإداري والمهني.

وأشار المقداد حسب بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه إلى عمق العلاقات بين البلدين في كل المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، وأهمية التنسيق والتعاون المشترك مع إيران في سبيل النهوض بمشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقته سورية، مؤكداً أن سورية تسعى إلى تذليل كل الصعوبات التي تواجه تطوير القطاع العام وزيادة إنتاجيته ورفده بالكوادر البشرية المتخصصة والخبيرة والمؤهلة إدارياً وذلك من خلال اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لاستكمال تنفيذ مشروع الإصلاح الإداري.

وأدان المقداد خلال اللقاء الذي جرى بحضور وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف العقوبات القسرية الأحادية الجانب المفروضة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على كل من سورية وإيران، لأنها عقبة حقيقية أمام كل محاولات الإصلاح الإداري وتحقيق التنمية الشاملة، كما أن هذه الإجراءات لا أخلاقية وتمثل أبشع أنواع الإرهاب.

وجدد المقداد التأكيد على وقوف سورية إلى جانب إيران التي تعالج بكل حكمة وشجاعة الملف النووي الإيراني.

من جانبه عبر المسؤول الإيراني عن عمق العلاقات التي تربط بين البلدين والإرادة المشتركة لتعزيزها في جميع المجالات، والاستفادة من الطاقات البشرية والإمكانات المتوافرة لدى الجانبين بما يحقق المصلحة المشتركة للشعبين والبلدين الصديقين.

ولفت إلى السعي والرغبة المشتركة لاتخاذ كل الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون في مجال الإدارة والعلوم الإدارية وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة في هذا المجال.

وجدد معاون الرئيس الإيراني موقف بلاده الثابت الداعم لسورية وسيادتها ووحدة أراضيها.

حضر اللقاء من الجانب السوري نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري، وإحسان الرمان من مكتب الوزير، ومن الجانب الإيراني كل من سفير إيران في سورية مهدي سبحاني، ومدير العلاقات الدولية في منظمة التطوير الإداري سعيد صدرائيان، ونائب رئيس الحكومة الإلكترونية محمد رضا عطاردي، ورئيس مركز التدريب والتأهيل الحكومي محسن ميري.

وفي الحادي والعشرين من شباط الفائت، وقعت سورية وإيران في طهران مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي في مجال الشؤون الإدارية والتوظيف.

وبينت مصادر لـ«الوطن»، أن إيران أبدت الاستعداد الكامل للتعاون مع سورية ووضع خبراتها في متناول الجانب السوري، ومتابعة برامج التدريب المنفذة بموجب مذكرة التعاون المشتركة، وإقامة ورشات تدريبية تأهيلية تسهم في رفع مستوى الوعي الإداري بالاستفادة من التكنولوجيا والتقانة الحديثة.

المصدر أشار إلى أهمية التعاون الثنائي في مجال التنمية الإدارية باعتباره مجالاً جديداً للتعاون يحظى بأهمية كبيرة للبلدين، وهو إحدى الأولويات المهمة للحكومة السورية.

قولاً واحداً

باسل كويفي

الإصلاح الإنقاذي

في هذه الفترة نشهد تفاقم الأزمة الكونية بشدة، والضغوطات الاقتصادية المتزايدة، والتعاملات المالية المتشابكة والتضخم والديون تنهش بالناتج الوطني في منطقتنا الملتهبة، في ظل تحالفات جديدة تعيد تشكيلاً جديداً للعالم الذي اختلت موازينه الأحادية القطب.

إنّ أي أزمة شديدة وصعبة تحتاج إلى فريق جديد من المساعدين المناسبين للتصدي لها، وبالتأكيد في فريق المشكلات الاقتصادية قوى مخلصة ذات كفاءة عملت بتفانٍ لكنّ حجم الأزمة الحالية حدّ من قدرتها على الفكر والإبداع.

بعد نشوء الدولة الحديثة، وتشكّل المجتمع المدني، أصبح من واجب الدولة حماية أفراد المجتمع الذين أوكلوا لها شؤون حمايتهم من الفقر والجهل والمرض، ولاسيما في أوقات الحروب والكوارث الطبيعية، وبالتالي فإنّ غاية الدولة، حسب أرسطو، «تتعدى الحفاظ على الحياة إلى توفير نوعية جيدة للحياة»، وهذا ما يلقي على عاتقها مسؤولية تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع، المتساوين في الحقوق والواجبات، على النحو الذي حققته الثورات الاجتماعية في أوروبا بعد معاناة طويلة من الفقر والجوع وعدم المساواة، بحيث «لا يصل أحد إلى درجة من الفقر تضطره إلى بيع نفسه، ولا يصل أحد إلى درجة من الثراء تسمح له أن يشتري طاعة المواطنين الآخرين عبر تبادل المنافع»، حسب تعبير «جان جاك روسو».

إذاً نحن أمام خطر حالي يُراد له أن يزداد، لذلك تحتاج هذه المرحلة إلى فريق مؤهّل للتعامل معها بقوّة وصدق وأمانة وكفاءة احترافية وتفكير إبداعي خارج الصندوق بجرأة وشجاعة.

يقول رائد التفكير الإبداعي البروفيسور دي بونو محذراً: «إيّاك أن تفكّر بشكل تقليدي في حلّ مشاكل طارئة غير تقليدية».

أزمة اليوم أنّ الإرث التاريخي لإدارة الملف الاقتصادي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تسوده التموجات وعدم الاستقرار والتخطيط المستدام، أدّى إلى حالة من عدم التجانس الاقتصادي الذي يخلق حكماً وبالضرورة حالة من عدم الرضاء الطبقي بحالات متواترة ومتغيرة حسب الواقع.

في دراسة الطبقات الاجتماعية يقول علماء السياسة إنّ الطبقات الأساسية فقيرة ومتوسطة وغنية بشرائحها المختلفة المتعدّدة يجب أن تحقّق حدودها الدنيا من الاحتياجات حتى تصل إلى حالة الرضاء على أوضاعها، لذا بعد الحل السياسي المنشود والاستقرار والسلام المستدام الذي بدأت تباشيره ناجزة، نحتاج إلى رجال دولة تتحقق لديهم شروط الصدق في الوعد والانتماء، النزاهة المطلقة في تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وأن يكونوا ذوي قدرات وكفاءات للتغلب على حجم تحدّيات الخطر الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، وجل همهم الحفاظ على الدولة الوطنية من أجل سلامة الشعب وتحقيق مشروعه الإصلاحي بالتعافي المبكر وإعادة البناء، يحملون المسؤولية ولا يحمّلونها للغير، للنهوض بدولة المؤسسات ودوائرها الحكومية التي تعمل بكفاءة وحرفية عالية وتشكل نظام دعم كبير لمواطنيها وللمستثمرين والأعمال، وتتميز بوجود أنظمة وقوانين واضحة وشفافة تضاهي أفضل الأنظمة الاقتصادية في العالم، للوصول إلى التنمية المتوازنة والمستدامة والضبط الاجتماعي والمساواة وسيادة القانون.

الجزائر تثمن موقف سورية الداعم لتعزيز العمل العربي المشترك

ثمنت الجزائر أمس موقف سورية الداعم لتعزيز العمل العربي المشترك على المستويات الثنائية والجماعية بما يعود بالنفع على الأمن القومي العربي بكل أبعاده.

وقالت وزارة الخارجية الجزائرية في بيان نشرته على صفحتها الرسمية على فيسبوك: «في سياق التحضير للدورة العادية الواحدة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، التي ستنعقد أشغالها بالجزائر يومي الأول والثاني من تشرين الثاني ٢٠٢٢، ومن منطلق مسؤولياتها بصفتها البلد المضيف للقمة وكذلك رغبتها الجادة في توحيد الجهود لمواجهة التحديات الراهنة على مختلف الصعد، باشرت الجزائر بإجراء سلسلة من المشاورات مع عديد الدول العربية الشقيقة بهدف تعزيز التوافقات الضرورية تحضيراً لهذا الاستحقاق العربي المهم».

وأوضح البيان حسب وكالة الأنباء الجزائرية، أن «هذه المشاورات شملت سورية، حيث قام وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، رمطان لعمامرة، بتكليف من الرئيس (الجزائري) عبد المجيد تبون، بزيارة عمل إلى دمشق يومي ٢٤ و٢٥ تموز الماضي ٢٠٢٢، وحظي بمقابلة الرئيس بشار الأسد، وأجرى مباحثات مع نظيره فيصل المقداد».

وقال: «في هذا الإطار، تثمن الجزائر موقف الجمهورية العربية السورية الداعم لمختلف سبل تعزيز العمل العربي المشترك على المستويات الثنائية والجماعية بما يعود بالنفع على الأمن القومي العربي بكل أبعاده، حيث أوضحت الجمهورية العربية السورية أن الأولوية بالنسبة لها تنصب على تعزيز العلاقات العربية العربية وتوحيد الصف العربي في مواجهة التحديات الراهنة، وأنها تدعم جهود الجزائر في هذا الإطار».

وذكرت الوزارة أنه من هذا المنطلق، تعتزم الجزائر مواصلة مساعيها في أفق القمة العربية المقبلة لبلورة مخرجات تمكن من تكريس هذا التوجه واستكماله على النحو التوافقي المنشود، وذلك عبر وضع آلية العمل المناسبة وتبني المنهجية الضرورية لهذا الغرض.

وأوضحت أنه تم الاتفاق بين الجانبين الجزائري والسوري على تكثيف الجهود ضمن هذه المقاربة خلال فترة الرئاسة الجزائرية بقصد تحقيق انطلاقة جديدة للعمل العربي المشترك تقوم على لم الشمل وإعلاء قيم التضامن والتكاتف في خضم التغيرات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي وما ينتج عنها من تحديات وفرص.

وأول من أمس أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية أن لعمامرة، أجرى اتصالاً هاتفياً مع المقداد، الذي أكد أن سورية «تفضل عدم طرح موضوع استئناف شغل مقعدها بجامعة الدول العربية» خلال القمة العربية التي ستحتضنها الجزائر مطلع تشرين الثاني المقبل، وذلك حرصا من سورية على المساهمة في توحيد الكلمة والصف العربي في مواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الراهنة على الصعيدين الإقليمي والدولي».

وكالات

الاحتلال لم يبدأ بتنفيذ المرحلة الثانية من تركيب التوربينات الهوائية

المقت لـ«الوطن»: ضرورة إعادة فتح منفذ القنيطرة

موفق محمد

أكد عميد الأسرى السوريين المحررين صدقي المقت، أمس، أن سلطات كيان الاحتلال الإسرائيلي، لم تبدأ حتى الآن بتنفيذ المرحلة الثانية من مخططها بإقامة التوربينات الهوائية التي ينوي الاحتلال من خلالها الاستيلاء على أراض زراعية لأهالي الجولان الذين مازالوا يعيشون تحت نير احتلاله.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المقت: «الاحتلال لم يباشر حتى الآن المرحلة الثانية من مشروع التوربينات الهوائية التي تستهدف أراضي قرى مجدل شمس ومسعدة وعين قنية وبقعاثا»، موضحاً أنه «كانت هناك محاولات في الماضي من قبله لإقامة هذه التوربينات في أراضي هذه القرى التي لايزال أهلها يعيشون فيها وقد كان هناك تصد ورفض من قبلهم لهذا المشروع».

وفي وقت سابق أمس، ذكر موقع «عنب بلدي» الإلكتروني المعارض، أن سلطات كيان الاحتلال الإسرائيلي «انتهت الأحد (الماضي) من تركيب توربينات الرياح المخصّصة لتوليد الطاقة الكهربائية في الجولان المحتل».

ومخطط التوربينات الهوائية واحد من أخطر المخططات الاستعمارية التهويدية التي تستهدف الجولان المحتل، حيث يتضمن الاستيلاء على نحو ستة آلاف دونم على ثلاث مراحل: الأولى استولى الاحتلال فيها على مساحات من أراضي القرى المهجر سكانها «عيون الحجل والمنصورة والثلجيات» وأقام ٤٢ توربيناً عليها بارتفاع ١٢٠ متراً بينما تستهدف المرحلة الثانية أراضي قرى مجدل شمس ومسعدة وعين قنية وبقعاثا والثالثة منطقة تل الفرس.

وأوضح المقت في تصريحه، أنه حتى الآن الاحتلال والشركة التابعة له التي تنفذ المخطط أقاموا مزرعتين في الجولان المحتل واحدة شمالاً جنوب بقعاثا وهي ليست على أراضي القرية بل على أراضي القرى المهجر سكانها السوريون، وقد أنجزت من عدة أشهر وتم تشغيلها، ومزرعة أخرى بالقرب من تل الفرس في القطاع الجنوبي من الجولان والأخيرة مازالت قيد الإنشاء.

وبينما لم تعلن سلطات الاحتلال انتهائها من تنفيذ مخططها بإقامة التوربينات الهوائية، شدد المقت على ضرورة إعادة فتح منفذ القنيطرة لإعادة ربط أهالي الجولان المحتل بوطنهم الأم سورية عبر هذا المنفذ، موضحاً أن الاحتلال يستغل العدوان الذي يشن على سورية وانشغال الدولة السورية في محاربة الإرهاب وإعادة بناء البيت السوري الداخلي ويمارس العديد من الممارسات ضد الأهالي.

برعاية الرئيس الأسد.. تخريج دفعة جديدة من طلبة أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية

برعاية الرئيس الفريق بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة احتفل أمس بتخريج دفعة جديدة من طلبة أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية، وناب عن الرئيس الأسد في رعاية هذا الاحتفال اللواء نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة وكان في استقباله على المدخل الرئيسي مدير الأكاديمية وعدد من ضباط القيادة العامة واستعرض ممثل راعي الاحتفال حرس الشرف.

وبدئ الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً وإكباراً لأرواح شهدائنا الأبرار، ثم عُزف النشيد الوطني للجمهورية العربية السورية وألقى اللواء ممثل راعي الاحتفال كلمة نقل فيها للمتخرجين تهنئة الرئيس الأسد وتمنياته القلبية لهم بالتوفيق والنجاح في أداء المهام المقدسة التي تنتظرهم إلى جانب رفاقهم المقاتلين في مختلف صنوف قواتنا المسلحة الباسلة، التي أثبتت أنها بحق معقد الأمل وموئل الرجاء وضمانة الأمان والاستقرار، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من طلبة أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية (عن الانترنت)

وشدد ممثل راعي الاحتفال على ضرورة أن يواصل المتخرجون الاطلاع على كل جديد في العلوم العسكرية كافة، وأن يصقلوا معارفهم بالتجربة والممارسة ويحولوها إلى مهارات نوعية ترفع من مستوى قواتنا المسلحة الباسلة، وقدراتها على الدفاع المشرف عن وطننا الغالي ليبقى آمناً محصناً في وجه كل من يفكر بالمساس بأمنه واستقراره حاضراً ومستقبلاً.

وألقى مدير أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية كلمة أكد فيها أن الأكاديمية ماضية قدماً في مسيرتها العلمية تبذل كل الجهود في سبيل رفعة أعضاء هيئتها التعليمية والتدريبية لتبقى منارة تربوية علمية رائدة تلبي كل متطلبات أبنائها الطلبة وترفد قواتنا المسلحة كل عام بضباط مهندسين مؤهلين لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم إلى جانب رفاقهم في السلاح.

بعد ذلك جرت مراسم تسليم العلم واستلامه، ومن ثم أدى المتخرجون القسم العسكري، وتلي أمر النجاح وتسمية الدورة باسم الشهيد البطل النقيب محسن محمد عباس تكريماً للشهداء وتقديساً للشهادة وترسيخها قيمة عليا في حياة المجتمع.

بعد ذلك تم توزيع الهدايا الرمزية على المتخرجين، ثم قدم الطالب الأول درع الدورة للواء ممثل راعي الاحتفال عربون وفاء وإخلاص، كما تمّ تقديم درع الدورة لذوي الشهيد عربون عهد ووفاء لدماء الشهداء.

واختتم الاحتفال بالنشيد الوطني للجمهورية العربية السورية.

وكالات

الاحتلال التركي جدّد استهداف شمال حلب.. وواصل اقتلاع السكان من مساكنهم وأراضيهم

الجيش يردي دواعش في البادية.. والجهات المختصة تقضي على متزعم من التنظيم بريف درعا

حلب- خالد زنكلو
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

بينما نفذت الجهات الأمنية المختصة أمس عملية أمنية خاطفة قضت خلالها على قيادي في تنظيم داعش الإرهابي في جنوب البلاد، وكبد الجيش العربي السوري التنظيم خسائر كبيرة في البادية الشرقية، جدد الاحتلال التركي استهدافه قرى وبلدات ريف حلب الشمالي وسط موجة نزوح للسكان الذين تركوا مساكنهم وأراضيهم وراء ظهورهم جراء القصف المتكرر والعشوائي الممنهج من جيش الاحتلال ومرتزقته.

وأعلن مصدر أمني، أن الجهات الأمنية المختصة نفذت عملية أمنية خاطفة تمكنت خلالها من القضاء على الإرهابي محمد إياد عبد الرزاق الملقب «أبو قاسم العقرباوي» من أهالي محافظة القنيطرة والذراع المنفذة للإرهابي المقتول أبو سالم العراقي التابع لتنظيم داعش.

ولفت المصدر حسب ما ذكرت وكالة «سانا» إلى أن العملية تمت بعد محاصرة العقرباوي وتطويق مقره والاشتباك معه، مشيراً إلى مصادرة أسلحة متنوعة ضمن المقر وإصابة أحد العناصر المنفذة بجروح طفيفة.

وأوضح أن العقرباوي شارك في العديد من عمليات الاغتيال والاعتداءات الإرهابية التي تمت خلال الأشهر الماضية بما فيها عملية استهداف إحدى حافلات الجيش عبر تفجيرها واختطاف عناصر من الجيش وقتل عناصر مخفر شرطة المزيريب بالتعاون مع الإرهابي «أبو طارق الصبيحي» كما شارك في اغتيال عضو لجنة المصالحة في درعا الشيخ «أحمد البقيرات».

وفي الـ١٥ من الشهر الماضي، قضت الجهات الأمنية المختصة على الإرهابي محمود أحمد الحلاق الملقب أبو عمر الجبابي وهو أحد متزعمي داعش في المنطقة الجنوبية وقبله في العاشر من الشهر ذاته على الإرهابي في التنظيم المدعو «أبو سالم العراقي» في بلدة عدوان بريف درعا الغربي.

وأما في البادية الشرقية، فقد شن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك غارات مكثفة على مواقع داعش في منطقة الرصافة ببادية الرقة الجنوبية، وذلك حسب ما ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أوضح أن وحدات الجيش كبدت الدواعش خسائر بالأفراد، خلال متابعتها عملياتها البرية في تمشيط قطاعات البادية من خلايا التنظيم.

إلى منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، حيث أكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة في قطاعي ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي وجهت رمايات صاروخية ومدفعية مكثفة لمواقع ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في العنكاوي وخربة الناقوس والسرمانية بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين استهدفت وحدات أخرى مقار لمسلحي التنظيم في الفطيرة وكفرعويد وسفوهن وكنصفرة وبينين والرويحة ودير سنبل ومعربليت ومجدليا بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح، أن استهدافات الجيش جاءت رداً على اعتداءات إرهابيين من «الفتح المبين» على نقاط للجيش بقذائف صاروخية، في محاور بسهل الغاب وريف إدلب الشرقي.

في المقابل، أوضحت مصادر أهلية في ريف حلب الشمالي لـ«الوطن»، أن قصف الاحتلال التركي ومرتزقته المستمر على تجمعاتهم السكنية لأكثر من ١٠٠ يوم، خلّف عشرات الشهداء والجرحى وتسبب بموجات نزوح متلاحقة للسكان عقب تدمير منازلهم وممتلكاتهم، وذلك منذ إعلان النظام التركي في الـ٢٣ من أيار الفائت نيته شن عدوان لاقتطاع أراض سورية داخل شريط حدودي عمقه ٣٠ كيلو متراً لإقامة ما سماه «المنطقة الآمنة» المزعومة.

وبينت، أن عمليات تهجيرهم من مناطقهم تفاقمت إثر تكثيف الاحتلال التركي ومرتزقته، قصف قراهم وبلداتهم نهاية تموز الماضي بعد أن حدد تل رفعت ومنبج هدفاً أولياً لعملية الغزو عقب عيد الأضحى المنصرم، إلا أن القصف المدفعي والصاروخي لم يتوقف باتجاه مناطقهم على الرغم من ثني رئيس النظام رجب طيب أردوغان عن تحقيق مراده في قمة طهران التي جمعته بالرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والإيراني ابراهيم رئيسي ثم قمة سوتشي مع بوتين.

وأمس، واصل الاحتلال التركي قصفه المدفعي والصاروخي، من قاعدته العسكرية في قرية ثلاثة قرب بلدة مارع، نحو بلدتي شوارغة والشيخ عيسى، ما دفع من تبقى من الأهالي للنزوح باتجاه مدينة تل رفعت ومحيطها، وفق قول مصادر محلية شمال حلب لـ«الوطن».

وذكرت المصادر، أن القصف التركي طال، كعادته، محيط تل رفعت حيث يتم إيواء السكان المهجرين وذلك في مسعى من الاحتلال للانتقام منهم وإعادة تهجيرهم إلى مناطق أكثر أمناً لم تعد متاحة أمام خط نزوحهم، الأمر الذي تسبب بمأساة إنسانية نتيجة عدم توافر الخدمات الأساسية للمهجرين الذين سبقهم إلى المنطقة أكثر من ١٥٠ ألف مهجر من منطقة عفرين إبان احتلالها من جيش النظام التركي في آذار ٢٠١٨.

في ريف حلب الشمالي الشرقي، أفادت مصادر أهلية لـ«الوطن»، أن جيش الاحتلال التركي ومرتزقته ركزوا قصفهم يوم أمس بقذائف المدفعية والهاون على بلدة جبلة الحمرة غرب منبج، وذلك من قاعدة الاحتلال في قرية الكريدية، من دون التأكد من وقوع إصابات بشرية في صفوف السكان الذين تضررت ممتلكاتهم بشكل كبير.

روسيا: إرهابيون ينقّبون عن الآثار في عفرين ويهربونها إلى تركيا

أكدت وزارة الدفاع الروسية، أمس، أن مجموعات إرهابية تابعة للاحتلال التركي تلحق أضراراً جسيمة بمواقع التراث الثقافية السورية من خلال عمليات التنقيب التي تقوم بها في مدينة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي، كاشفة أن الآثار المستخرجة من تلك المواقع يتم تهريبها إلى تركيا وبيعها في السوق السوداء لاحقاً.

ونقلت وكالة «سانا» عن نائب رئيس مركز التنسيق الروسي في سورية أوليغ إيغوروف قوله: إن «مجموعات إرهابية تقوم بإجراء أعمال حفر أثرية بحثاً عن الآثار المعمارية والتاريخية والتحف بالقرب من مدينة عفرين الخاضعة للاحتلال التركي مستخدمين المعدات الحديثة والثقيلة والمتفجرات ما يلحق أضراراً جسيمة بمواقع التراث الثقافية السورية»، مشيراً إلى أن الآثار المكتشفة يتم نقلها إلى تركيا لبيعها في السوق السوداء لاحقاً، وعمد الإرهابيون بإشراف علماء آثار ومنقبين أتراك وأميركيين ودول غربية خلال سنوات الحرب العدوانية على سورية إلى التنقيب في المواقع الأثرية وسرقة الكثير من اللقى والآثار فيها بغية تخريب التراث الثقافي السوري وتدميره ما يشكل جريمة حرب تضاف إلى ما ارتكب من جرائم بحق الشعب السوري وتاريخه وحضارته.

وأول من أمس، سلّم مركز التنسيق الروسي في مطار حميميم بريف اللاذقية، المتحف الوطني بدمشق قطعة أثرية تعود للعصر الآشوري للألف الأول قبل الميلاد عثر عليها في جنوب سورية بعد أن استخرجها الإرهابيون بشكل غير شرعي من إحدى المواقع الأثرية لتهريبها وبيعها خارج البلاد.

وكالات